والقطنية وشبهها مما يدخر من قوت او ادام لا يجوز الجنس منه بجنسه
الا مثلا بمثل يدا بيد ولا يجوز فيه تاخير ولا يجوز طعام بطعام
الى اجل كان من جنسه أو من خلافه كان مما يدخر من قوت ولا باس
بالفواكه والبقول وما لا يدخر متفاضلا وان كان من جنس
واحد يدا بيد ولا يجوز التفاضل في الجنس الواحد فيما يدخر
من الفواكه اليابسة وساير الادام والطعام والشراب
الا المآء وحده وما اختلفت أجناسه من ذلك ومن ساير
الحبوب والثمار والطعام فلا باس بالتفاضل فيه يدا بيد
ولا يجوز التفاضل في الجنس الواحد منه الا في الخضر والفواكه
والقمح والشعير والسلت كجنس واحد فيما يكال منه ويجرم
والزبيب كله صنف والتمر كله صنف والقطنية اصناف
في البيوع واختلف فيها قول مالك ولم يختلف قوله في الزكاة
انها صنف واحد ولحوم دواب الاربع من الانعام والوحش
صنف ولحوم الطير كل صنف ولحوم دواب المآء كلها صنف
وما تولد من لحم الجنس الواحد مع لحمه فهو كلحمه والبان ذلك
الصنف وجبنه وسمنه صنف ومن اباح طعاما فلا يجوز بيعه
قبل ان يستوفيه كان مرءاه ذلك عليه ان اكيل او عد بخلاف الجزاف
وكذلك كل طعام او ادام او شراب الا المآء وحده وما يكون من
الادوية والزرائع التي لا يقصد منها زيت فلا يدخل ذلك فيما
يحرم من بيع الطعام قبل قبضه او التفاضل في الجنس الواحد
منه ولا باس ببيع الطعام القرض قبل ان يستوفى ولا باس بالشركة
والتولية والاقالة في الطعام الكيل قبل قبضه وكل عقد بيع
او اجارة او كراء اخطا او غرر في ثمن او مثمون او اجل فلا يجوز
ولا يجوز بيع شيء مجهول ولا الى اجل مجهول ولا يجوز في البيوع التدليس
ولا الغش ولا الخلابة ولا الخديعة ولا كتمان العيوب ولا
خلط دنيء بجيد ولا ان يكتم من امر سلعته ما اذا ذكره كرهه
المبتاع او كان ذكره له انحش له في الثمن ومن ابتاع عبدا فوجد
به عيبا فله ان يحبسه ولا شيء له او يرده ويأخذ ثمنه الا ان يدخله
عنده عيب مفسد فله ان يرجع بقيمة العيب القديم من الثمن
او يرده ويرد ما نقصه العيب عنده وان رد عبدا بعيب وقد
استغله فله غلته والبيع على الخيار جائز اذا اضرب بذلك اجلا
قريبا الى ما تختبر فيه السلعة وما تكون فيه المشورة ولا يجوز